قضايا

تحت عنوان «القرار»، صدرت أخيراً مذكرات رئيس الوزراء الأردني الأسبق، مضر بدران. الكاتب والباحث صقر أبو فخر، يقدم قراءة موسعة وعميقة وناقدة في الكتاب. هنا الجزء الأول

في المخابرات ورئاسة الحكومة

مذكرات مضر بدران [2/1]

صقر أبو فخر

عاشت الهوية الأردنية الحديثة على ميراث الثورة العربية الكبرى، وعلى المكانة الخاصة للأسرة الهاشمية ودورها في تأسيس إمارة شرق الأردن ثم المملكة الأردنية الهاشمية. لكن هذه الهوية سرعان ما استقرّت على شكل متدامج ومتنافر في الوقت نفسه، هو ثنائية الأردني - الفلسطيني، خصوصاً بعد وحدة الضفّتين، الشرقية والغربية، في عام 1950. ثم راحت تعبّر عن نفسها أحياناً بطريقة فلكلورية مسلية أكان ذلك في الطعام أو غطاء الرأس أو حتى الرياضة كالتنافس بين ناديي الوحدات الفلسطيني والفيصلي الأردني، أو اعتمار الكوفية ذات اللونين الأسود والأبيض في مقابل الشماغ الأحمر والأبيض من طراز «أبو الشراشيب»، أو المنسف في مقابل المسخّن والمقلوبة. ولشديد الأسف، صارت تلك الثنائية الطبيعية مدعاة للخوف، أحياناً، لدى بعض الشرق أردنيين كلما سمعوا كلاماً إسرائيليًا عن «الوطن البديل» أو «الخيار الأردني»، وكلما تضاءل حل الدولتين في فلسطين. وقد حاولت أن أستّقصي وجود تلك الثنائية في مذكّرات مضر بدران الموسومة بعنوان «القرار» (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2020) فما عثرت على ملامحها ألبتة، وهذا مفهوم، ما دام صاحب المذكرات التي قدم لها خالد الكركي، من أصول فلسطينية نابلسية، ووالدته شامية وزوجته شامية أيضاً، ووالده كان قاضيًا في حمص، وهو نفسه درس في الشام وتخرّج في جامعتها. ونابلس، كما هو معروف، هي «دمشق الصغرى»، ومعظم عائلاتها مثل آل النمر وطوقان يتحدّرون من حماة وجوارها. وقد عثرنا على اسم والدة مضر بدران فريزة المولا (باللام ألف)، لكننا لم نعثر إلا على الاسم الأول لزوجته، وهو مؤمنة، وكنيتها «أم عمار»، فكأننا نقرأ على الطريقة المصرية التي تكتفي بعبارة «حرم دولة رئيس مجلس الوزراء»، من دون ذكر اسمها الشخصي، وفي هذا محو للفردانية. ومع ذلك عثرنا، مصادفة، على اسم عائلة زوجته (السرايجي) في الصورة المنشورة في الصفحة 411، ففككنا عقدة تجهيل اسم عائلة زوجته. ومهما يكن الأمر، فليس في هذه المذكرات أيديولوجيا أو «فلسفة» أو «فذلكة»، فلا الثورة العربية الكبرى حاضرة، ولا الهاشميون يتلألؤون إلا كإشاراتٍ عابرة هنا وهناك. وحده الملك حسين يحظى بالحضور الكلي، وحتى المذكرات نفسها تتوقف عن الكلام والبوح مع وفاة الحسين في 27 /2 /1999.

كان يُقال في الأوساط السياسية العربية إن الملك حسين إذا أراد أن يحسن علاقته بسورية يجعل زيد الرفاعي رئيساً للوزراء، وإذا أراد أن يحسن علاقته بالعراق يجعل مضر بدران رئيساً للحكومة. ومن غير الممكن وضع علامةٍ مدرسيةٍ تفضيليةٍ لهذه المقولة مثل العلامات التي يضعها معلمو المدارس لطلابهم. ولكن مضر بدران، كما يبدو في المذكرات نفسها، قومي عربي، ولعله تأثر ببعض أفكار القومية العربية في أثناء دراسته في دمشق. ولاحقاً كان شاهداً على هزيمة عام 1967، وعلى ظهور المقاومة الفلسطينية المسلحة ومعركة الكرامة وغيرها. وفي هذا الميدان، لم يتحرج في الإفصاح عن رأيه بشأن ما سمي «الربيع العربي» فيقول إن ذلك الربيع «بلغ مستوى المؤامرة على سورية الموحدة» (ص 360). وبدران اتخذ موقف الرافض لزيارة أنور السادات القدس ولمفاوضات كامب دايفيد ولاتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية، وكان معارضاً لمعاهدة وادي عربة من غير أن يعلن ذلك (ص 343) (هل الكتمان في هذه الحال يساوي التأييد؟). وقد استقال من رئاسة الحكومة الأردنية في عام 1991 لأنه كان يرفض المشاركة في التفاوض مع إسرائيل، وكان يعلم، علم اليقين، أن إسرائيل لن تلتزم أي اتفاق سلام، وأن أميركا لن تضغط عليها من أجل اتفاق سلام مع العرب (ص 342). وفوق ذلك، في جنازة الملك حسين، لفته عدنان أبو عودة إلى أن شيمون بيريز يفتش عنه كي يلقي السلام عليه، فهرب حتى لا يصافحه (ص 355).

الانسحار والتضاؤل

مضر بدران أحد ثلاثة عملوا على تطوير الوحدة الأردنية الداخلية، وعلى تحديث الإدارة وتنمية الاقتصاد ومكافحة الفساد. والثلاثة هم عبد الحميد شرف ومضر بدران وأحمد عبيدات. والثاني والثالث توليا إدارة المخابرات العامة. والمعروف أن أكثر الأشخاص ليونةٍ في الأزمات السياسية ليس السياسيون، بل رجال المخابرات الذين يعرفون الواقع الحقيقي جيداً، ويعرفون ما يجري في ثنايا المجتمع، خلافاً للسياسي الذي يُغلّب الخطاب التعبوي والشعبوي والأيديولوجي على المعالجة الصحيحة للمشكلات. ومع ميوله القومية الخفيفة، إلا أنه كان غارقاً في حب الملك حسين، ومغرماً بوصفي التل. وقد يبدو ذلك أمراً معتاداً في الأردن، لكن الصورة من خارج الأردن ليست على مثل هذا البهاء ألبتة. فهو يصف الملك حسين بأنه «أسطورة لا تتكرر» (ص 354). صحيح أن الملك حسين كان لاعبًا ماهراً، واكتسب خبراتٍ مهمة لم يتسن لأي زعيم عربي آخر أن يكتسبها جراء طول مدة حكمه، لكنه لم يكن أسطورة على الإطلاق، وثمة فارق هائل بينه وبين جمال عبد الناصر، ومع ذلك نحن لا نسمي عبد الناصر أسطورة، بل زعيم عربي نادر. وكل ما في الأمر أن الملك حسين كان أحد الحكام العرب الذين أقاموا طويلاً في عروشهم، فاكتسبوا خبراتٍ جمّة، وتعلّموا كيف يتعاملون مع موازين القوى، وفهموا إكراهات الواقع، وأتقنوا فنون المناورة بين المتناقضات والسير في حقول الألغام، أو بين حبال المطر، لكن هذا الانسحار بالملك حسين عجيب غريب، حتى أن بدران كان يدعو الله أن يميته قبل الحسين. وفي جميع صفحات الكتاب لم يرد اسم «الملك حسين» ألبتة بل كان اسمه يرد بصيغة «الراحل الحسين». ولا ريب أن للملك حسين مزايا كثيرة قرّبته من شعبه، وهو أيضاً أتقن فن التواصل بالأردنيين، قبائل وعائلات وسياسيين وتجارا ومثقفين. والصفات الفردية هذه كانت جزءاً من صناعة الصورة كقيادات السيارات السريعة والطائرات والتزلج على الماء والثلوج ... إلخ. وهذا كله مشغول بدقة، كي يتسرب التأثير إلى سريرة كل شخص، وحينذاك سيجد مضر بدران في الملك حسين أسطورة. ومن مرصدي هنا، خارج الأردن، لم أرَ في الملك حسين لا أسطورة، فالمسلك السياسي للملك كان مندغماً بالسياسات الغربية، خصوصاً البريطانية ثم الأميركية، وبالتحديد في ذروة صعود حركة التحرّر القومي العربي بزعامة جمال عبد الناصر. ويُسجل للملك حسين في تلك الأثناء أنه حوّل عمان إلى بؤرة للعمل الاستخباري ضد الوحدة المصرية - السورية، وجنّد لهذه الغاية العميد فيصل سري الحسيني وشقيقه أكرم سري الحسيني وحيدر الكزبري قائد قوات البادية في سورية، والعميد موفق عصاصة، ومعهم خلوصي الكزبري ومأمون الكزبري وعبد الغني دهمان، وهؤلاء هم أركان الانقلاب على الوحدة وبيادق المخابرات الأميركية والبريطانية التي كان رجل المخابرات السعودية، كمال أدهم، يسخو عليهم بالأموال أيما سخاء. وحين لاحت فرصة للتقارب العراقي - السوري بعد أكتوبر/ تشرين الأول 1978 مع توقيع اتفاقية كامب دايفيد، وأحس عرب كثيرون بإمكان تعديل موازين القوى، ولو قليلاً، لتعويض خروج أنور السادات من الصراع العربي - الإسرائيلي، أرسل الملك حسين، في مطلع عام 1979، مبعوثاً إلى صدام حسين، وكان هذا نائبًا لرئيس الجمهورية العراقية أحمد حسن البكر، ليبلغه أن مجموعة من خمسة أشخاص في مجلس قيادة الثورة اتفقوا مع الرئيس حافظ الأسد على إنجاز اتحاد عراقي - سوري يكون البكر رئيساً للجمهورية الجديدة، وحافظ الأسد نائبًا للرئيس، ومنيف الرزاز أميناً عاماً للحزب بدلاً من ميشال عفلق. وبناء على هذه المعلومات غير الصحيحة، بادر صدام إلى الفتك بالمجموعة الخماسية، فأعدمهم، وهم: عدنان الحمداني ومحمد محجوب وغانم عبد الجليل ومحمد عايش ومحيي المشهداني، وتولى السلطة في 1979/7/16 بعدما أرسل أحمد حسن البكر ومنيف الرزاز إلى منزليهما. أما لقاءات «الملك الأسطورة» مع القادة الإسرائيليين فتحتاج مجلداً لتدوين وقائعها التي بدأت، بحسب المعروف منها، في نوفمبر/ تشرين الثاني 1970 حين جاء الملك من قصر الحمر بطائرة عمودية، ووصل يغالَى ألون بطائرة عمودية أيضاً من مطار بير السبع، والتقيا في نقطة تقع بين إيلات والبحر الميت بحضور مدير المخابرات الأردنية، نذير رشيد، ومدير جهاز المخابرات الخارجية الإسرائيلي، إيلي زعيرا. وكرّت السبحة، فاعترف الملك حسين نفسه لمحطة BBC في مايو/ أيار 1998 بأنه التقى غولدا مئير في 1973/9/25، وأخبرها أن القادة العسكريين السوريين الكبار قد أصبحوا في غرف العمليات، وعلى الأرجح سيشنون حربًا مع مصر على إسرائيل (يوري بار يوسف، الملاك: الجاسوس المصري الذي أنقذ إسرائيل، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2017، ص 210)، ثم التقاها في 1973/10/4 ليحذرها من أن المعركة ستقع خلال يومين. وفي السياق نفسه، يذكر صديقه، الوزير ورئيس الديوان الملكي الأسبق، عدنان أبو عودة، أن وكالة رويترز بثت خبرًا، نقلاً عن محطة NBC، عن لقاء عقده الملك حسين ورئيس الحكومة الأردنية في حينه، زيد الرفاعي، مع غولدا مئير ويغالَى ألون وشلومو غازيت في وادي عربة في مايو/ أيار 1974 (راجع: يوميات عدنان أبو عودة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص 163)، وهذا غيض من فيض اللقاءات المتكرّرة مع القادة الأمنيين والعسكريين الإسرائيليين مثل اللقاء مع موشي دايان في لندن في أغسطس/ آب 1977.

> بدران أحد ثلاثة عملوا على تطوير الوحدة الأردنية الداخلية، وعلى تحديث الإدارة وتنمية الاقتصاد ومكافحة الفساد

وأثار دهشتي حقاً أن يكتب مضر بدران: «كيف لي أن آتي [رئيساً للوزراء] بعد وصفي التل الذي كان «طافِف» على الكرسي [أي انه أكبر منها بكثير]. فأنا لا أغطي يد الكرسي الذي يجلس عليه وصفي» (ص 136). ويعترف بدران بقلة معلوماته عن اغتيال وصفي التل أمام فندق شيراتون في القاهرة في 1971/11/28 بالقول: «بقي السؤال الذي يحيرني عن ضعف حراسة وصفي في فندق الشيراتون من قبل الجهات الأمنية المصرية بلا إجابة» (ص137). ولو! بعد تسع وأربعين سنة على الاغتيال، وما زالت تفصيلات ذلك الحدث تحيرك، وأنت رجل استخبارات في الأساس، ورجل سياسة في المراس؟

تصويبات لا بد منها

-1 يقول صاحب المذكرات: «أطيح أديب الشيشكلي بعد أن اندلعت مظاهرة من قلب جامعة دمشق [...] وكان رئيس الجامعة في ذلك الوقت مؤسس حركة القوميين العرب قسطنطين زريق. وبعد أن دخلت الشرطة العسكرية [إلى حرم الجامعة] بدأ إطلاق النار غزيرًا، ووقعت إصابات واستشهد بعض الطلبة» (ص 52). ويضيف: «علمت بعد أن انتهت تلك المظاهرة الفاصلة، والتي أدت إلى إنهاء فترة حكم رئاسة الشيشكلي لسورية أن من نفذها اليساريون [...] وأن أربعة طلاب قتلوا في تلك المظاهرة وجُرح المئات، وتعطلت الجامعة عشرة أيام» (ص 53). والمشهور الصحيح في تاريخ سورية المعاصر، ومنها تظاهرة جامعة دمشق تلك (وهي واحدة من تظاهرات كثيرة كانت الجامعة ميدانها الدائم) أن تلك التظاهرة اندلعت في عام 1952 للاحتجاج على تجفيف بحيرة الحولة في فلسطين. أما الشيشكلي فقد سقط في عام 1954، أي بعد عامين. إذاً لم تكن تلك التظاهرة هي الفاصلة على الإطلاق. إن الذي أجهز على حكم أديب الشيشكلي هو تمرّد النقيب مصطفى حمدون في 1954/2/24 الذي انضم إليه معظم ضباط الجيش السوري. وفي مساء اليوم نفسه، غادر الشيشكلي دمشق إلى بيروت، وفي 1954/2/26 أعلن تخليه عن الحكم. أما قسطنطين زريق فليس هو مؤسس حركة القوميين العرب، بل المؤسس هو جورج حبش ورفاقه أمثال وديع حداد وصالح شبل (من فلسطين) وهاني الهندي (من سورية) وأحمد الخطيب (من الكويت) وحامد الجبوري (من العراق)، وهؤلاء اتكأوا على كتابات قسطنطين زريق، وأفكاره القومية التي كان يبثها في الجامعة الأميركية في بيروت من خلال جمعية العروة الوثقى. والذي أسقط الشيشكلي هي «الجبهة الوطنية» المعارضة للشيشكلي المؤلفة من حزب البعث وحزب الشعب والحزب الوطني والأخوان المسلمين (عدا الحزب السوري القومي الاجتماعي) والحزب الشيوعي، وشخصيات من عيار سلطان الأطرش وهاشم الأتاسي. وهذه الجبهة هي التي عقدت مؤتمرًا في حمص أعلنت فيه هدفها، وهو إسقاط دكتاتورية الشيشكلي. ثم جاء تمرّد الضابط مصطفى حمدون في السياق نفسه، ليدق آخر مسمار في نعش استبداد الشيشكلي. والمعروف أن جرحى سقطوا في تلك التظاهرة، لكن ليس بالمئات، ولم يسقط فيها قتلى. أما إغلاق الجامعة، فلم يتم بعد تظاهرة 1952 المشار إليها، بل بعد تظاهرة أخرى لها صلة بالانتخابات الطالبية. وقد صدر قرار إغلاق الجامعة عن الحاكم العسكري. ومن شهود التظاهرة التي تعرّض فيها قسطنطين زريق لبعض اللكمات الطالبان ممدوح رحمون وجودت البارودي (ممدوح رحمون، محطات على درب الحياة، دار النفائس، بيروت، 2005، ص 389 و390). وقد حدثني قسطنطين زريق نفسه عن تلك الحادثة، في أحد لقاءاتنا الكثيرة في مؤسسة الدراسات الفلسطينية حين كان رئيساً لمجلس أمنائها، وكتبت ذلك في غير مقالة عنه (راجع بعض مقالاتي عن زريق في ملحق فلسطين، الصادر عن صحيفة السفير 2013/5/15)، وفي الملحق الأدبي لصحيفة النهار (2002/8/18)، وفي مجلة «الحوار» اللبنانية (2000/8/19).

-2 يقول مضر بدران: «في سنة 1968 دخلت قوات إسرائيلية إلى سيناء، واستولت على الرادار المصري الموجود هناك وعادت إلى ميناء إيلات» (ص 94). والحقيقة أن سيناء كلها كانت قد احتلتها إسرائيل في 1967/6/5، ومن المحال أن يكون فيها رادار مصري. والراجح عندي أنه يقصد عملية سرقة إسرائيل الرادار المصري في رأس غارب الذي يبعد 300 كلم غرب قناة السويس، ونقله إلى إسرائيل مع أربعة جنود مصريين في 1969/12/27. ولهذه الحادثة قصة مؤلمة، فقد عمد قائد الموقع المصري، بعد نجاح عملية التسلل الإسرائيلية، إلى وضع متفجرات في محطة الرادار ونسفها، ثم اتصل بقيادته، زاعماً أن الإسرائيليين هاجموا الموقع، وأنه تصدى لهم، لكن القوة الاسرائيلية المهاجمة تمكّنت من تدمير الرادار. غير أن صحيفة دايلي إكسبرس البريطانية كشفت الأمر في 1970/1/3، وأرسل السفير المصري في لندن المقالة إلى وزارة الخارجية التي أحالتها إلى الرئيس جمال عبد الناصر.

-3 يورد المؤلف أنه «زار مواقع في سيناء قبل حرب العام 1973، واطلع على جانب من مخطط الجيش المصري للمواجهة» (ص 153). ويبدو أنه خلط الأمكنة، مثلما خلط التواريخ أحياناً. فكيف تمكّن من زيارة سيناء قبل حرب 1973، وهي كانت محتلة بتمامها وكمالها حتى قناة السويس؟

-4 يذكر مضر بدران أنه زار القاهرة في سنة 1968، وكان معه نذير رشيد (مدير المخابرات الأردنية تاليا)، وتحدث مع القادة العسكريين المصريين عن صفقة طائرات الميراج التي ابتاعتها إسرائيل من فرنسا، وأنه اكتشف أنه ليس لدى المصريين أي معلومات عنها. وحين قابل مدير الاستخبارات العسكرية، راح ذلك المدير يقلل من أهمية الميراج ... إلخ (ص 95). وهذا الكلام صحيح، لو أن بدران قال إنه جرى قبل الخامس من يونيو/ حزيران 1967، لا في سنة 1968 بحسب سياق الرواية في كتابه. والمعلوم أن الرئيس الفرنسي، شارل ديغول، أوقف شحن السلاح إلى إسرائيل في 1967/11/27، وأعلن ذلك في مؤتمر صحافي في اليوم نفسه. وكان هدد في 1967/6/3، أي قبل يومين من اندلاع الحرب، بأن الدولة التي تبدأ الحرب في الشرق الأوسط لن تنال تأييد فرنسا، وقرّر، في اليوم نفسه، حظر شحن السلاح الفرنسي إلى دول الشرق الأوسط.

(كاتب عربي)

سر المجموعة الخماسية

أرسل الملك حسين، في مطلع عام 1979، مبعوثا إلى نائب الرئيس صدام حسين، ليبلغه ان مجموعة من خمسة أشخاص في مجلس قيادة الثورة اتفقوا مع الرئيس حافظ الأسد على إنجاز اتحاد عراقي - سوري يكون بموجبه احمد حسن البكر رئيسا للجمهورية، وحافظ الاسد نائبا للرئيس، ومنيف الرزاز امينا عاما للحزب بدلًا من ميشال عفلق. وبناء على هذه المعلومات غير الصحيحة، بادر صدام إلى الفتك بالمجموعة الخماسية، فاعدمهم، وهم: عدنان الحمداني ومحمد محجوب وغانم عبد الجليل ومحمد عايش ومحيي المشهداني.